

عصرنة البنوك المركزية من خلال إدارة سياسة نقدية إلكترونية

الدكتورة بركان زهية- جامعة البليدة

أ. كريدر شريف- م.ج. خميس مليانة

ملخص:

نظراً لأن البنوك هي يد الدولة المعالجة للعديد من الأمراض التي يتعرض لها أي نظام اقتصادي مثل: التضخم، الكساد، وتتم هذه المعالجة بعدة وسائل منها السياسات النقدية، فالدولة تقوم بمواجهة هذه الأمراض باستخدام سياسة نقدية تتلائم مع كل مرض من هذه الأمراض حتى يعود الأستقرار النقدي للاقتصاد.

ولكن نظراً لأن فعالية السياسة النقدية في كل دولة تعتمد بدرجة كبيرة على درجة نمو النظام المصرفي ومدى الوعي المصرفي في داخل الدولة فإن التغيرات التي يواجهها العالم الآن تقتضي تطوير الأجهزة المصرفية الموجودة خاصة في ظل الصراعات الكبيرة نحو تسوية المعاملات عبر شبكة الأنترنت وبالتالي أصبح الأقتصاد النقدي يوجد به نقود أخرى غير النقود الورقية التي أعتاد التعامل بها وكذلك أوراق تجارية أخرى، غير التي أعتادت عليها الأنظمة النقدية السابقة والتي كانت الأجهزة المصرفية يمكنها استخدامها لإعادة الأستقرار النقدي لاقتصادها في أوقات الاختلال.

الموجودة لتلائم تلك التحديات الألكترونية التي أصيبت بها المعاملات ونتيجة لذلك كان من الضروري تطوير الأجهزة المصرفية

المبحث الأول : تفاعل الأعمال المصرفية الإلكترونية مع السياسة النقدية

في البداية يجدر بنا الإشارة إلى ماهية السياسة النقدية حتى يمكننا التعرف على كيفية تأثير الأعمال المصرفية الإلكترونية عليها ومدى العلاقة بينها.

لقد ظهر مصطلح السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي مع بداية القرن التاسع عشر، وقد تطور الاهتمام به مع تطور المراحل المختلفة للنظرية الكمية للنقود، فانتقل من المفهوم الحيادي إلى المفهوم غير الحيادي، ثم إلى مرحلة تعظيم دور النقود والسياسة النقدية في النشاط الاقتصادي . من خلال هذا التطور يجب تحديد المفهوم الصحيح لهذا المصطلح.

فالسياسة النقدية هي تلك بالإجراءات التي تنتهجها السلطة النقدية مثل البنك المركزي للتأثير على عرض النقود (كمية النقود في الاقتصاد)، بما يتماشى مع الأهداف الاقتصادية الكلية. استقرار المستوى العام للأسعار، وتعرف كمية النقود بأنها النقد المتداول وودائع الأفراد والمؤسسات لدى البنوك¹. ويمكن تعريفها على أنها تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية². كما تعرف على أنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود و الائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد. وبتعبير آخر، السياسة النقدية هي مجموعة القواعد والأحكام التي تتخذها الحكومة أو أجهزتها المختلفة للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في الرصيد النقدي³، فالسياسة النقدية هي مجموعة الوسائل والإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية في المجتمع للتحكم في حجم كمية النقود المعروضة في المجتمع والرقابة على حجم الائتمان وتوجيهها بالصورة التي تساهم في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة في المجتمع⁴.

تسعى السياسة النقدية للتأثير على الاقتصاد من خلال استعمال الأدوات النقدية، وهي بصورة رئيسية معدل الفائدة والاحتياطي القانوني، وعمليات السوق المفتوحة. وغاية السياسة النقدية هي المساعدة على

¹ رانيا عبد المعيم محمد راجح ، " دور الأدوات الكمية للبنك المركزي في فعالية السياسة النقدية مع دراسة الحالة المصرية في ظل القانون الجديد للبنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد " القاهرة رسالة ماجستير ، 2005، ص: 10

² ضياء مجيد المساوي ، "الاقتصاد النقدي " الجزائر، دار الفكر، دون سنة النشر، ص: 173.

³ بلعوز بن علي ، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2004، ص: 112.

⁴ عبد الحميد الصديق عبد البر ، " النقود والبنوك وأسواق المال الدولية " ، دكتوراه فلسفة في الاقتصاد ، جامعة قناة السويس ، مكتبة دار المعارف الحديثة ، 1996، ص: 168.

تحقيق الأهداف الاقتصادية، وأبرزها تسمى بالمرجع السحري وهي النمو الاقتصادي، والعمالة الكاملة واستقرار الأسعار، وتوازن ميزان المدفوعات¹.

وبفضل التأثير المتزايد للنقديين في الفكر الاقتصادي المعاصر، فقد تعزز العقدين الأخيرين الاتجاه إلى اعتبار استقرار الأسعار الغاية الأولى للسياسة النقدية، والمهمة الرئيسية لمؤسسة الإصدار

ففي كل حال مهما كانت غاية السياسة النقدية، وبالتالي مهمة مؤسسة الإصدار، فلا بد من التأكيد على أن هذه السياسة لا تملك أهدافاً خاصة بها بل هي جزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية الوطنية. لذلك فمن واجبها أن تحافظ على التناسق بينها وبين باقي السياسات الاقتصادية التي تضطلع بها المؤسسات الأخرى في الدولة فلا تخالفها، إلا إذا كانت تلك السياسات مضرّة بالنقد ولها تأثير سلبي على استقرار الأسعار².

أما عن الجهاز المصرفي فهو مجموعة من القواعد واللوائح والقوانين والقرارات المتعلقة بتنظيم العمل المصرفي في أي دولة من الدول من خلال تحديده طبيعة عمل البنك المركزي، ومدى استقلاله، والوظائف التي يتطلع بها، أي أنه ينظم آلية عمل البنك المركزي وبمعنى أكثر وضوحاً الآلية والمدى الذي يتفاعل به مع الاقتصاد النقدي ليحقق أهداف السياسة النقدية تأسيساً على ما سبق فأنا نجد أن البنوك والسياسة النقدية كإحدى مقومات التطور الاقتصادي يتفاعلان معاً ويدفعان بعضهما البعض على طريق التطور.

المطلب الأول: إدارة البنك المركزي للسياسة النقدية إلكترونية

سبق الإشارة إلى أن أهم المؤسسات المصرفية التي تؤثر في السياسة النقدية والتي سيقصر حديثنا عليها هي البنك المركزي الذي يقوم بواسطة إحدى وظائفه المتمثلة في الإصدار النقدي بإدارة السياسة النقدية إدارة كمية وإدارة نوعية.

الفرع الأول: آلية إدارة البنك المركزي للسياسة النقدية إلكترونية.

يأتي البنك المركزي على قمة الجهاز المصرفي، فهو يعتبر الجهة القائمة على وضع وتنفيذ السياسة النقدية في الدولة. ومن أهم الوظائف التي يقوم بها لتحقيق ذلك هي وظيفة الإصدار النقدي، وهو ينفرد بهذه الوظيفة من أجل توحيد نوع النقود المتداولة في الاقتصاد وكذلك توحيد جهات الإصدار لها، ودعم وظيفته الثانية

¹ Besnard D .Et Redon M," La monnaie : politique et institutions "économique Dunad 2^{eme} 1987 ; P: 133

² غسان العياش، "المصرف المركزي والدولة في التشريع العربي والدولي"، بيروت، إتحاد المصارف العربية، 1998، ص: 128

وهي إدارة وتنفيذ السياسة النقدية والأئتمانية في الدولة والبنك المركزي في إدارته للسياسة النقدية يقوم بنوعين من الإدارة إدارة كمية وإدارة نوعية

أولاً : الإدارة الكمية للسياسة النقدية والأئتمانية إلكترونياً.

هذا النوع من الإدارة يتم من خلال استخدام أدوات معينة تستهدف التحكم في حجم وكمية الأئتمان حسب حاجة الاقتصاد بما يتفق ومتطلبات النشاط الاقتصادي والاجتماعي وأهدافهم وتكون هذه الإدارة بين احتمة.....البن. أما أن هناك كساد ويهدف البنك المركزي لزيادة النقود في السوق لإنعاش حالة الاقتصاد ، وفي هذه الحالة يتخذ اتجاه توسعي؛ بمعنى أن تتجه السياسة النقدية والأئتمانية نحو التوسع في زيادة حجم النقود المتداولة والأئتمانية ، بغرض إحداث توسع في النشاط الاقتصادي ، أو ملائمة مثل هذا التوسع. إما أن يكون هناك حالة تضخم فيكون اتجاه السياسة النقدية والأئتمانية في هذه الحالة اتجاه تقييدي ، حيث يقوم البنك باتخاذ الإجراءات التي تستهدف الإقلال من النقد المتداول ، وحجم الأئتمان حتى تحد من شدة حالة التضخم الموجودة وزيادة الأسعار. ومن أهم الأدوات المستخدمة في هذا الخصوص هي :

أ- عمليات السوق المفتوحة Open Market operations

يقصد بها تدخل البنك المركزي في السوق النقدية كبائع للأوراق المالية و التجارية، بهدف تحويلها إلى أصول نقدية أي يمتص النقد من السوق كما يمكن أن يتدخل باعتباره مشترياً للأوراق المالية والتجارية بهدف التوسع في عرض النقود أي إمداد السوق النقدي بالسيولة اللازمة¹.

وعند تطبيق ذلك ونحن بصدد التعاملات الألكترونية فأن البنك المركزي يكون نزوله إلى سوق الأوراق المالية عبر موقعه على شبكة الأنترنت حيث تجري تعاملات الشراء والبيع عبر شبكة الأنترنت. حيث يمكن أن يجري التعامل وفقاً لبروتوكول طورته مجموعة من الشركات العالمية الرائدة ، وهو بروتوكولاً لعمليات الدفع الألكترونية ويسمى بروتوكول الحركات المالية الآمنة (PPSET)⁸ ؛ وحيث يقوم المشتري وفقاً لهذا البروتوكول بفتح حساب بطاقة ائتمانية (Crédit Card account) في أحد البنوك ثم يصدر البنك إلى صاحب البطاقة برنامجاً خاصاً ببروتوكول الحركات المالية الآمنة SET يدعى برنامج المحفظة الألكترونية Electronic wallet وتستخدم هذه المحفظة في إجراء الشراء والبيع وإجراء الحركات المالية عبر شبكة الأنترنت.

وفي نطاق الحديث عن آلية عمل السوق المفتوحة إلكترونياً فإن ما يجدر الإشارة إليه هو أن هذا السوق

¹ مصطفى رشدي شبيحة، اقتصاديات النقود و المصارف و المال، دار المعرفة الجامعية، 1996، ص 225.

⁸ شيماء جمال مجاهد ، التأثير المتبادل بين الأعمال المصرفية الإلكترونية والسياسة النقدية والتجارة الإلكترونية كلية الحقوق جامعة المنصورة

2009، ص:12 في الموقع www.f-law.net/law/showthread.php/4105

ستعمل من خلال السوق المالية الإلكترونية السابق الإشارة إليها. وقد سبق ذكر أنها سوق ادخارية تمول الاسـ

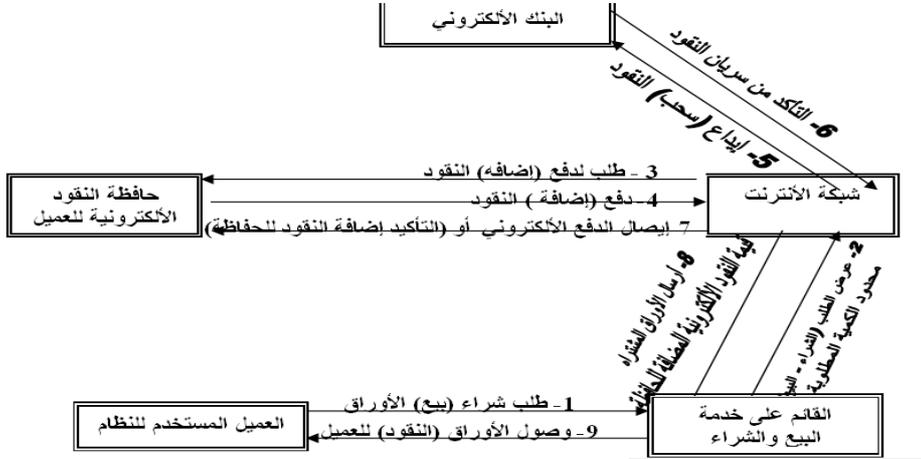
البنك المركزي يقوم بالتعامل خلال هذه السوق إما من خلال حقن الأقتصاد بكميات نقدية إضافية والتوسع في منح الائتمان من خلال الجهاز المصرفي الإلكتروني، وذلك بهدف الانتعاش الاقتصادي وإعطاء دفعة لعملية الاستثمار والتنمية في حالة الركود الاقتصادي، حيث يقوم البنك المركزي الإلكتروني بالتدخل عبر الشبكة وإحداث عملية شراء للأوراق المالية المختلفة، ويقوم بدفع ثمنها إما في صورة نقوداً حاضرة ويكون ذلك في ظل النظام الإلكتروني بأن يقوم البنك بمنح إئتمان إلكتروني للعميل يقيد في جانب الدائن لدى البنك، ويمكن للعميل أن يقوم بالسحب منه من أي ماكينة صرف آلي ATM أما أن يقوم بالدفع في صورة شـيكات إلكترونية

أما عن مصير هذه المدفوعات التي يقوم بها البنك المركزي فأنا نجد أنها جميعاً تجد طريقها أما إلى الطلب على السلع والخدمات الاستثمارية، أو الاستهلاكية مما يحدث نوعاً من التوسع الاقتصادي والتجاري. كما أنها قد تجد طريقها إلى البنوك التجارية في شكل ودائع، وهذا في حد ذاته يعني زيادة الودائع النقدية لدى هذه البنوك الأمر الذي يؤدي إلى زيادة قدرتها على منح الائتمان والتوسع فيه أضعاف مضاعفة لحجم تلك المدفوعات وذلك من خلال الآلية التي تم عرضها في خلق البنوك التجارية لنقود الودائع. وقد يقوم البنك بامتصاص الكميات النقدية الإضافية في السوق والتقيد من منح الائتمان من خلال الجهاز المصرفي الإلكتروني، وذلك بهدف الحد من ارتفاع الأسعار، وتقليل حجم السيولة النقدية والائتمان المصرفي في المجتمع، وذلك في حالة وجود تضخم. وتدخل البنك في ظل النظام الإلكتروني في هذه الحالة يكون على شبكة الأنترنت، حيث يقوم البنك ببيع الأوراق المالية التي لديه أو بعض منها، ويترتب على ذلك أمتصاص جزء من القيمة النقدية للبطاقات البلاستيكية أو النقود الإلكترونية التي يملكها المشتري لهذه الأوراق عبر الشبكة (الأنترنت) تعادل قيمة الأوراق المالية الإلكترونية التي قام البنك بطرحها للبيع، وبالتالي تقل حجم السيولة النقدية الأمر الذي يؤدي للتقليل من حركة البيع والشراء حتى يحد من ارتفاع الأسعار. وتتجه العديد من الدول الصناعية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية نحو التوسع في استخدام النقود الإلكترونية وتسوية الحسابات بين العملاء والبنوك إلكترونياً من خلال شبكة المعلومات الدولية.

بالإضافة إلى ذلك فإن هناك أثراً غير مباشر ويتمثل في قيام الأشخاص الاقتصاديين التي تريد شراء مثل تلك الأوراق بسحب جزءاً من ودائعهم لدى البنوك التجارية، وهذا يعني خفض الرصيد النقدي الذي يعتمد عليه البنك التجاري في فتح الائتمان مما تقل معه قدرته على فتح الائتمان. كما أن حدوث ذلك يجعل البنك التجاري مما يجعله يقوم بتعديل نسبة رصيده بالنسبة لالتزاماته التجارية المتوقعة، ومن ثم يجب عليه تعويض الجزء المسحوب وقد يكون ذلك عن طريق بيع بعض أصوله من الأوراق المالية وفي هذه الحالة أيضاً قد

يسحب المشترين لها من ودائعهم في بنوك أخرى... وهكذا تحدث سلسلة من السحب وإجراء التعديلات في نسبة الاحتياطي النقدي لأحداث التوازن.

شكل (1) نموذج لبنك يقوم بالإدارة الإلكترونية للسياسة النقدية



Michael Peirce, scaleable: secure chache payment for
www.Resourcer with the pay

me protocol set. Internet, 1997, p12.

الدسوقي، الأبعاد الاقتصادية والمالية للتجارة الإلكترونية مع التطبيق على مصر، بحث منشور في مجلة مصر

المعاصرة، القاهرة، العدد 467 - 468، يوليو / أكتوبر 2002، السنة الثالثة والتسعون، ص 483

مما سبق فأنا نجد أن البنوك التي تتعامل بالنظام الإلكتروني توفر قاعدة ضخمة من المعلومات لتمكن عملائها من شراء وبيع الأوراق المالية المحلية والعالمية عبر شبكة الأنترنت، وتقوم بتوفير الأسعار الفورية لتلك الأوراق التي يرغب العميل في بيعها أو شرائها وكل ما عليه أن يحدد الكمية المراد التعامل فيها وتعبئة طلب البيع أو الشراء على الشاشة وعندما يتوافر (بائع - مشتري) في السوق الموجودة على الشبكة يقوم البنك الإلكتروني بتنفيذ العملية بالإضافة أو الخصم من حساب العميل مباشرة وبذلك تكون تمت العملية على الشبكة وفي أقصر وقت ممكن

وبذلك يتحكم البنك المركزي الإلكتروني في الإدارة الكمية للسياسة النقدية باستخدام عمليات السوق المفتوحة إلكترونياً عبر الشبكة، وليس هناك أدنى شك في أن هذه الوسيلة تكون أكثر سرعة وكفاءة من الوسيلة التقليدية حيث تصل لقاعدة أوسع من العملاء داخلياً وخارجياً وبالتالي يمكن للتوازن النقدي أن يعود بصورة أسرع. ولكن ما يجدر الإشارة إليه في النهاية أن تلك الوسيلة ستكون محدودة الفعالية بدرجة كبيرة في الدول النامية لافتقارها لمعظم متطلباتها.

ب- سعر إعادة الخصم : Changes in discount Lending

هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية، أو لقاء ما يقدمه إليها من قروض و سلف مضمونة بمثل هذه الأوراق أو غيرها¹، في ظل النظام الإلكتروني سيتم خصم هذه الأوراق عبر شبكة الأنترنت

ففي حالة التوسع ورغبة البنك في زيادة النقدية والائتمان في الاقتصاد فإنه يقوم بإعادة سعر خصم منخفض على شبكة الأنترنت للأوراق التجارية التي تقوم البنوك التجارية بإعادة خصمها لديه، مما يشجع هذه الأخيرة على خصم تلك الأوراق ومن ثم زيادة احتياطياتها لدى البنك المركزي، أو الحصول على كميات إضافية من النقود ويصبح بالتالي في مقدورها فتح المزيد من النقود الائتمانية مثل بطاقات الائتمان **Crédit card**. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى خفض البنك المركزي سعر إعادة الخصم يشجع البنوك التجارية

على خفض سعر الخصم عند خصمها الأوراق التجارية لعملائها من الأشخاص الاقتصادية، وهو يعني هبوطاً في سعر الفائدة السائد في السوق، وبالتالي تشجيع الاقتراض للأغراض الاستثمارية والاستهلاكية. أما في حالة رغبة البنك في تقييد الائتمان وحجم النقود المتداولة في المجتمع، فإنه يلجأ لرفع سعر إعادة الخصم بإعلان سعر مرتفع على شبكة الأنترنت، ومن ثم يوقف الرغبة لدى البنوك التجارية لإعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية، مما يؤدي لتقليل قدرتها على منح الائتمان، والمعروض من النقود الائتمانية خلال رفع سعر الخصم وسعر الفائدة الذي يجري التعامل به، وهذا الارتفاع يؤدي بدوره إلى عدم تشجيع الأشخاص الاقتصادية على طلب الائتمان من تلك البنوك سواء مباشرة أو حتى عن طريق طلب خصم الأوراق التجارية.

ولاشك أن قيادة البنك المركزي للسياسة النقدية بواسطة هذه الوسيلة عبر الشبكة يكون أسرع وأيسر وعلى نطاق أوسع.

ج- نسبة الاحتياطي النقدي: Quantity of Reserves Change

هي عبارة عن إلزام البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها الحاضرة في صورة رصيد سائل لدى البنك المركزي، و للبنك المركزي الحق في تغيير هذه النسبة بقرار منه عند الضرورة، فإذا أراد تخفيض حجم الائتمان فإنه يرفع هذه النسبة، وإذا أراد زيادة حجم الائتمان فإنه يخفض هذه النسبة².

¹ محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود و البنوك. دار النهضة العربية، القاهرة 1985. ، ص 295

² محمد عبد العزيز عجمية، صبحي تادرس قرصية، النقود و البنوك و التجارة الخارجية، مطبعة الكرنك، الإسكندرية 1972. ص: 186-187.

وفي ظل النظام الإلكتروني فإن الاحتياطي من النقود سيكون في صورة نقود إلكترونية وبطاقات أتمان إلكترونية وذلك يكون أكثر يسراً من النظام التقليدي وكذلك... يحدث العكس عندما يريد البنك المركزي التقييد من منح الأتمان ، يقوم برفع نسبة الاحتياطي النقدي مما يؤدي إلى تقليل الرصيد النقدي الذي يمكن للبنك التجاري التعامل فيه بحرية فيمنح الأتمان أي تقليل قدرة البنك على فتح الأتمان بنسبة تفوق أضعاف نسبة الزيادة في الاحتياطي النقدي التي حددها البنك المركزي. ويكون ذلك عبر شبكات الاتصال الدولي

ثانيا : الإدارة النوعية للسياسة النقدية والأتمانية إلكترونيا:

هذا النوع من الإدارة يعنى التأثير على وجه الأتمان المتحة لنوع معين من القطاعات أو الأنشطة الاقتصادية، والمفاضلة بينها حسب مدى أهميتها للمجتمع ، بالعمل على تشجيع بعض تلك الأنشطة أو الحد من بعضها، وتلك النوع من الإدارة يكثر الحاجة إليها خاصة في ظل التوجه لاقتصاديات السوق. ويتم العمل بتلك الإدارة عن طريق التحكم في تكلفة الحصول على الأتمان بالنسبة لتلك الأنشطة وحجم القروض وأصولها. وذلك عن طريق أربعة وسائل:

- (أ) - التمييز في أسعار الفائدة (ب) - التمييز من حيث آجال القروض.
 - (ج) - التمييز في نوع الضمانات المطلوب تقديمها للقروض. (د) - تحديد حجم القروض.
- ونحن نرى أن هذه الإدارة تتم عبر شبكة الأنترنت بطريقة تشبه طريقة الاعتمادات المستندية ، حيث يقوم العميل بتقديم المستندات التي تبين نوع المشروع الذي يرغب في الاقتراض من أجله وذلك عبر شبكة الأنترنت أي يقدم مستندات إلكترونية إلى البنك الذي يرغب في الاقتراض منه لينظر البنك في أمر مشروعه ويتحكم بالوسائل السابقة. وقد يلجأ البنك المركزي إلى الحث والإقناع الأدبي ، وبذلك عن طريق إجتماع بمسؤولي البنك المركزي مع ضمان البنوك التجارية وغيرها ، مثل بنوك الاستثمار والأعمال ومحاوله شرح متطلبات المرحلة الاقتصادية التي تمر بها الدولة ونوع السياسة النقدية والأتمانية الواجب إتباعها () ، وقد يكون ذلك عبر شبكة الأنترنت

الفرع الثاني : مدى التفاعل بين التحول الإلكتروني وتحقيق أهداف السياسة النقدية

مما لا شك فيه أن التطور الإلكتروني الذي لحق النظام المصرفي للبنوك وتأثر السياسة النقدية به له عظيم الأثر على المعاملات الاقتصادية التي تتم في هذا النطاق ، وعلى وجه الخصوص معاملات التجارة الإلكترونية ، حيث أن إحداث التحول المصرفي للشكل الإلكتروني آثاره على السياسة النقدية، لن يظهر إلا في ظل اقتصاد يعتمد في تسوية أغلب معاملاته النقدية. لن يظهر إلا في ظل اقتصاد يعتمد على تسوية أغلب معاملاته الاقتصادية على النقود الإلكترونية وتبادلها عبر الشبكة، فمن خلال ذلك قد تبلغ السياسة النقدية الأهداف المرجوة منها

كما أن تقدم المعاملات المصرفية وتأمين تعاملاتها يكون له عظيم الأثر على انتعاش المبادلات الاقتصادية عبر شبكة الانترنت. بالإضافة لذلك فإن أهداف السياسة النقدية تتحقق على وجه الخصوص من خلال الجوانب الاقتصادية للتجارة الإلكترونية.

المبحث الثاني : أثر النقود و الصيرفة الالكترونية على فعالية السياسة النقدية .

يمكن تعريف النقود الالكترونية ، بأنها عبارة عن أرصدة نقدية مسجلة الكترونيا في بطاقة تخزين القيمة Stored Value Card وتعتبر أيضا من النقود الائتمانية والرصيد المخزن في البطاقة يعتبر جزء من مطلوبات أو التزامات المؤسسة التي أصدرتها والمؤسسة التي أصدرت البطاقة الائتمانية تستخدم الأموال التي دفعها عامل البطاقة و تمثل له أصولا نقدية ¹.

و ينصرف تعريف النقود الالكترونية بمعناه العام على كافة وسائل الدفع والتسديد والتحويل من خلال استخدام الحواسيب كوحدة طرفية، أما المعنى الخاص ، فيعرف النقود الالكترونية على أنه مجموعة التوقيعات والبروتوكولات الرقمية (Digital signs) التي تتيح للرسالة الالكترونية أن تحل فعليا محل تبادل العملات التقليدية، وهذا يعني أن التوقيع الرقمي هو المكافئ الالكتروني للنقود التقليدية ².

تميز النقود الالكترونية عن النقود التقليدية بالتكلفة الاقتصادية المنخفضة حيث تعتبر عملية استخدام التحويل أو التسديد الالكتروني أرخص من استخدام الأنظمة المصرفية التقليدية مع أنها بسيطة وسهلة الاستخدام ، حيث لا يتطلب وجود الإجراءات التقليدية في المصارف كملء الاستمارات وغيرها و لا تعترف بالحدود الجغرافية و العوائق أمام حركة الأموال ، أما من ناحية السرعة، فهي سريعة في الدفع و التي تتم فو الانتهاء من ضغط آخر الأزرار المصلوبة على لوحة المفاتيح في الحاسوب .
و تتميز النقود الالكترونية الأمان و الثقة في التحويلات المالية و التي توفرها أجهزة خادمة تدعم بروتوكولات الحركات المالية الآمنة .

المطلب الأول : العولمة و وسائل السداد المستحدثة و عرض النقود

رافق ظاهرة العولمة توسع في انتشار بطاقات الائتمان ونشوء واستخدام النقود الالكترونية في تجارة الانترنت كوسائل بديلة من النقود في سداد المدفوعات و تسوية الحسابات و مما لا شك فيه أن من خلال

¹ صلاح ، زين الدين ، تأثير النقود الالكترونية على إدارة البنك المركزي للسياسة النقدية " القاهرة ، المؤتمر العلمي السنوي الثالث " ، 2004 ، ص: 4-5 .

² أكرم حداد ، مشهور هذلول " النقود و المصارف ، مدخل تحليلي و نظري " ، الأردن ، دار وائل ، الطبعة الأولى ، 2005 ، ص : 57

هاتين الوسيلتين ، يمكن أن تخلق النقود و بالتالي لا يبقى الاحتكام الكامل للسلطات النقدية المختصة في عرض النقود.

و تجدر الإشارة إلى أن استمرار التوسع في استخدام بطاقات الائتمان و النقود الإلكترونية في تجارة الانترنت ستزيد من اضمحلال تأثير سياسات الاقتصاد الكلي من خلال عرض النقود ومعدلات الفائدة ، و إذا كانت لا تزال العمليات التي تتم ببطاقات الائتمان و النقود الإلكترونية تجري تسويتها من خلال السلطات النقدية المختصة ، المصارف المركزية أو المصارف التجارية المأذونة ، التي يجري تحويلها إلى نقود ذات قوة ابرائية و في هذا استعادة لسلطات المصرف المركزي و المصارف المأذونة على كمية النقد المتداولة في الاقتصاد.

قد تزيح بطاقات الائتمان و النقود الإلكترونية و ما مثلها من وسائل مستحدثة أخرى النقود التقليدية المعروفة و تحل محلها ، حتى في إجراء التسويات دون المرور بالبنك المركزي أو المصارف المأذونة ، و في مثل هذا الوضع تفقد الدولة قدرتها و سلطتها على إدارة الاقتصاد من خلال عرض النقود و معدلات الفائدة . كما تجرد النقود من صفتها و سميتها الوطنية ، لكن حتى ولو تحقق ذلك ، ستبقى الحاجة إلى سلطة عامة يناط بها ضبط و رقابة استقامة و أمانة و شفافية نظام الكمبيوتر و مشغليه ضمانا لتسوية المدفوعات و أداء الاقتصاد الوطني وفقا لما هو مستهدف .

الفرع الأول : ضرورة وجود تنسيق و تعاون تشريعي دولي للنقود الإلكترونية

تعتمد النقود الإلكترونية في وجودها على التقدم التكنولوجي و انه من السهل التعامل بهذه النقود عبر الحدود عن طرق شبكة الإنترنت و ينتج عن هذا عدة صعوبات تتعلق بتحديد التنظيم القانوني الذي يمكن أن تخضع له المعاملات و الصفقات التجارية التي تتم بواسطة النقود الإلكترونية . و حتى لو قامت هذه الدول بتقنين التعامل بتلك النقود فانه ليس بالضرورة أن تتشابه القواعد المنظمة لهذه المسألة مما يشير في النهاية صعوبة تحديد القانون الواجب التطبيق عن حدوث مشكلة قانونية¹ .

كنتيجة للبعد الدولي للنقود الإلكترونية فان التنظيم القانوني الوطني لهذه النقود الإلكترونية لن يكون فعالا ما لم يشكل بتنظيم و تنسيق و تعاون دولي.

لقد أضحى إذا من الضروري أن تتعاون الدول من خلال اتفاقيات جماعية و ثنائية يوضح فيها مسؤوليات مواطني كل دولة . و لقد حددت لجنة بازل للنقود الإلكترونية عددا من القضايا التي يمكن أن

¹ محمد إبراهيم محمود الشافعي " النقود الإلكترونية ، ماهيتها ، مخاطرها ، و تنظيمها القانوني ، في مجلة الأمن و القانون " مجلة دورية محكمة تصدرها أكاديمية الشرطة ، دبي العدد الأول ، 2004 في الموقع الإلكتروني <http://WWW:arriyadh.com/Economic>

تثيرها النقود الإلكترونية و يمكن للتعاون الدولي أن يحل المشكلات الخاصة بها و من هذه المسائل الشفافية الخصوصية و غسل الأموال .

أولاً : التزام الجهة المصدرة للنقود الإلكترونية بتقديم تقارير إحصائية نقدية بصفة دورية

إن إصدار النقود الإلكترونية قد يؤثر على السياسة النقدية من خلال تأثيرها على عرض النقود و تحسبا لهذا فانه من الضروري أن تقوم المؤسسات الائتمانية المسموح لها بإصدار النقود الإلكترونية بتقديم بيانات إحصائية دورية للسلطات النقدية المتخصصة كالبنك المركزي مثلا . وذلك من أجل رفع فعالية السياسة النقدية و يجب على هذه التقارير أن توضح حجم النقود الإلكترونية التي تم إصدارها أو المزمع إصدارها و ذلك خلال فترة زمنية محددة.

ثانياً : إلزام مصدري النقود الإلكترونية بالاحتفاظ بالاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي

يتعين على البنك المركزي أن يفرض قيودا خاصة بالاحتفاظ النقدي على مصدري النقود الإلكترونية¹ و ذلك تحسبا لأي زيادة كبيرة في خلق النقود الإلكترونية ، مما يؤثر في النهاية على السياسة النقدية و من شأن المحافظة على هذا الالتزام أن يؤدي إلى استقرار الأسعار و بخضوع مصدري النقود الإلكترونية لهذا الشرط ، فان النقود الإلكترونية تقف على قدر من المساواة مع الصور الأخرى للنقود و التي تخضع عند إصدارها لمتطلبات الاحتياطي النقدي.

الفرع الثاني: مواقف الاقتصاديين حول أثر النقود الإلكترونية على فعالية السياسة النقدية

يثور اهتمام السلطات النقدية و المصرفية المسؤولة على النطاقين المحلي و الدولي بشأن انعكاس انتشار النقود الإلكترونية على وظائف المصارف المركزية و مسؤولياتها بشأن إدارة السياسة النقدية ، إذ يرى بعض الاقتصاديين أن انتشار النقود الإلكترونية قد يؤثر على الطلب على الكميات النقدية و من ثم على السياسة النقدية .

فالنقود الإلكترونية قد تقود إلى تغييرات في سرعة دوران النقود ، كما أنها قد تؤدي إلى احتمال حدوث إصدار زائد إذا ما تم استخدامها في منح الائتمان ، فضلا عن تأثيرها المتوقع على احتياطات المصارف المركزية و من ثم على حجم ميزانيتها و ما يترتب من آثار على قدرتها على تطبيق السياسة النقدية

¹ نفس الموقع: <http://WWW.arriyadh.com/Economic>

يمكننا أن نميز بين ثلاثة مواقف تتراوح بين المبالغة في تلك الانعكاسات و نفيها تماما أو النظر إليها باعتدال¹.

1- الموقف الأول يرى انتشار استعمال النقود الإلكترونية يؤثر على فعالية السياسة النقدية إيجابيا : يرى أصحاب هذا الموقف² أن حلول النقود الإلكترونية محل العملة (النقود الورقية و المعدنية) سيزيد من فعالية السياسة النقدية تقلب مضاعف النقود الراجع إلى التغيرات في الطلب العام على العملة³. و حسب الكاتب دائما ، فان تطور النقود الإلكترونية خاصة البطاقات محتزنة القيمة سيسمح للجمهور ذات يوم أن لا يصبح رهينة لمجلس الاحتياطي الفيدرالي (Fed) إذ يمكن لهذه النقود أن تأخذ مكان الأوراق النقدية. ومنه يخصص الاحتياطي الموجود في يد الحكومة و يقتصر دور المجلس على تأمين احتياطات المصارف. وحسب افتراضات وليم نيسكانن W.NISKANEN فان تزايد النقود الإلكترونية بالقدر الذي يجعلها تقلل بشكل جوهري الطلب على العملة و أن إدارة السياسة النقدية سيتم بشكل أفضل عن طريق التحكم في بعض الكميات النقدية ، التي يعتبر البنك المركزي مسؤولا عنها.

2- أما الموقف الثاني⁴ ، فيرى عدم وجود تأثير للنقود الإلكترونية على السياسة النقدية، وإنما سيتمثل الأثر الوحيد، الذي قد يكون له أهمية في خسارة الحكومة لدخلها من احتكار إصدار العملة Seignorage income ، و يقدم ايلي Ely حجتين كدليل على رأيه ، الأولى تتمثل في كون أن الحجم المتوقع لسوق البطاقات محتزنة القيمة لن يزيد عن 10 بلايين دولار أمريكي، وأن الدخل الناجم عنها(و هو ذاته مقدار خسارة الحكومة) الذي يكون في حدود 600 مليون دولار. وفي هذه الحالة لن يكون هناك تأثير هام على الطلب على العملة. أما الحجّة الثانية، فكونه يرى أن مجلس الاحتياطي الفيدرالي (Fed) لا يتحكم في الواقع الأمر في عرض النقود، لأنه يوفر بشكل غير فعال كميات العملة التي يرغب الناس الاحتفاظ بها. وكذلك كون أن مجلس الاحتياطي الفيدرالي يمد أيضا بشكل غير فاعل النظام المصرفي بالاحتياطات التي تحتاجها المصارف لمقابلة الاحتياطات القانونية . و هكذا فان السياسة النقدية تتمثل اليوم

¹ أحمد جمال الدين موسى "النقود الإلكترونية و تأثيرها على دور المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية" أعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق بجامعة بيروت العربية بعنوان الجديد في أعمال المصارف بين الوجهتين القانونية و الاقتصادية ،لبنان الجزء الأول الجديد في

التقنيات المصرفية ، منشورات الحلبي الحقوقية ، ط1 ، 2002 ، ص: 166

² يعبر عن هذا الموقف جورج سيلجن G.Selgin

³ نفس المرجع ، ص: 166

⁴ صاحب هذا الموقف بيرت ايلي B.ELY

كلية في إشارات سعر الفائدة التي يرسلها مجلس الاحتياطي الفيدرالي نحو النظام المالي، ومن ثم فإن الانتشار المحتمل للنقود الإلكترونية لن يؤدي إلى أي تأثير يذكر على السياسة النقدية.

3-الموقف الثالث¹ : يعتبر أن انتشار النقود الإلكترونية قد يقلص دور المصارف المركزية في إصدار النقود ، ولكنه لن يهدد دورها في إدارة السياسة النقدية، و يرجع ذلك إلى أن في الماضي أدى التطور في أشكال النقود إلى خفض الطلب على نقود المصرف المركزي ، و يحتمل أن يؤدي التطور في مجال النقود الإلكترونية إلى المزيد من تقليل الطلب على تلك النقود .إلا أن الآثار المتوقعة لانتشار النقود الإلكترونية على السياسة النقدية لا تزال غير مؤكدة.

المطلب الثاني : أثر النقود الإلكترونية على فعالية بعض أدوات السياسة النقدية

تأثر النقود الإلكترونية على فعالية بعض أدوات السياسة النقدية كسياسة السوق المفتوحة و سعر الفائدة و ذلك كما يلي:

الفرع الأول : اثر النقود الإلكترونية على فعالية سياسة السوق المفتوحة:

يتوقف هذا الأثر على مدى انتشار استخدام النقود الإلكترونية، فكلما كان التعامل بالنقود الإلكترونية ضعيفا، كلما كان تأثيرها على فعالية سياسة السوق المفتوحة التي يقوم بها البنك المركزي و العكس صحيح.

الفرع الثاني : اثر النقود الإلكترونية على فعالية سعر الفائدة:

تتوقف قدرة البنك المركزي على التحكم في سعر الفائدة على الطريقة التي يتم بها خلق النقود الإلكترونية و يمكن التمييز في هذه الحالة بين حالتين².

الحالة الأولى: وهي حق إصدار النقود الإلكترونية على البنوك و المؤسسات الائتمانية مع التزامها بوجود الغطاء القانوني للنقود الإلكترونية التي يتم إصدارها. فان البنك المركزي يحتفظ بقدرته على التحكم في سعر الفائدة . الحالة الثانية : وهي حق إصدار النقود الإلكترونية على البنوك و المؤسسات غير البنكية و المؤسسات غير المالية كالتجار علما أن الجهتين الأخيرتين تخضعان لرقابة اقل صرامة من الأولى . و بهذا فانه في حالة قيام مصدر و النقود الإلكترونية ، و بصفة خاصة المؤسسات المالية غير البنكية، و المؤسسات غير المالية كالتجار . يعرض المزيد من النقود الإلكترونية دون غطاء قانوني، أي دون أن يتم موازنتها من خلال انخفاض النقود في مكان آخر. فمن المتوقع في هذه الحالة أن يفقد البنك المركزي القدرة على التحكم في مستوى سعر الفائدة لا سيما إذا كانت سلطة البنك غير خاضعة لأية قيود.

¹ أصحاب هذا الموقف : هما : جيري جوردان J.JORDAN و ادوارد ستيفنز E.STEVENS

² بوزعور عمار. النقود الإلكترونية و أثرها على السياسة النقدية " في مجلة الاقتصاد المعاصر " الجزائر العدد2- أكتوبر 2007

الفرع الثالث : الآثار المحتملة واقعيا للنقود الالكترونية على الأوضاع النقدية و الإجراءات الواجبة الإلتباع:

يتوقف تأثير النقود الالكترونية على تطبيق السياسة النقدية على ما إذا كان تأثيرها الأولي على الطلب على احتياطات المصرف أم على قدرة هذا المصرف على عرض تلك الاحتياطات . فالتأثير على الطلب يمكن أن ينتج سواء بسبب إحلال النقود الالكترونية محل الودائع الاحتياطية، أو بسبب تخفيض طلب المصارف على الفوائض الناجمة عن عمليات المناقصة و التسوية.

ومن المتصور أن عملية إحلال كثيفة جدا قد تعقد الإجراءات المستخدمة من جانب البنك المركزي لتحديد معدلات الفائدة في السوق النقدية ، ومع ذلك فنظرا لأنه يتوقع أن تحل النقود الالكترونية غالبا محل النقود السائلة و ليس الودائع . فانه من غير المحتمل أن تضطر المصارف المركزية لإحداث تصحيحات جوهرية في سياسات و أساليب عملها الحالية.¹ أما التأثير على جانب العرض فسيستوقف على وقع النقود الالكترونية على حجم ميزانية المصرف المركزي و مدى حلولها محل النقود السائلة، بحيث أن هذه الأخيرة تشكل المكون الأكبر في جانب خصوم المصرف المركزي في دول عديدة. فان انتشارا كثيفا للنقود قد يقلص ميزانية البنك المركزي إلى حد بعيد.²

و السؤال المطروح هو إلى أي مدى يمكن أن يؤثر هذا التقلص في تطبيق السياسة النقدية . بالنظر إلى الحجم المتواضع لعمليات السوق المفتوحة في الظروف العادية فان ضمور ميزانية البنك المركزي لن يقود إلى نتائج هامة على مستوى السياسة النقدية . ومع ذلك فان خطر انكماش ميزانية البنك المركزي يمكن أن يظهر في حالة وجود ظروف استثنائية، لأنه لن يكون في مقدور البنك المركزي حينئذ أن يقوم بتنفيذ عمليات واسعة لامتناس الاحتياطي لأنه سيفتقد وجود أصول كافية في ميزانيته. و الواقع أن تأثير النقود الالكترونية على السياسة النقدية يتوقف بشكل كبير على سرعة انتشارها، و على المدى الذي ستحل فيه محل النقود السائلة³ .

إن انتشار التعامل من خلال التجارة الالكترونية يتطلب توافر عد من المقومات وأهمها:

- توافر شبكة اتصالات حديثة متطورة وقابلة للتحديث تعتمد على وجود حاسبات آلية وخطوط تليفونية مرتبطة بعضها البعض مع جاهزيتها للارتباط بالعالم الخارجي مع وجود جهاز صيانة يمتلك قدره معالجة الأعطال فور حدوثها أو في اقل وقت ممكن .

¹ عادل احمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي. دراسة للمبادئ الحاكمة للاقتصاديات النقود و البنوك و الائتمان. بيروت دار الجامعة الجديدة، 2004، ص: 339

² نفس المرجع، ص: 340.

³ نفس المرجع ص: 341

- توافر الكوادر الفنية المؤهلة للتعامل مع الأجهزة ومتابعة ما يطرأ عليها من تحسينات فنية أولاً بأول وفي هذا السياق فإن وجود كوادر بحثية وإدارية
- وجود بنية تشريعية تحارب أعمال السرقة والقرصنة وتعمل على تأمين التعاملات المالية من خلال هذا النمط من التجارة بما يشجع المتعاملين من خلالها على الاستمرار ، ولا شك أن تأمين هذا النوع من التجارة من قبل أطرافها أمر يسهم في سرعة انتشارها.
- عدم المغالاة في فرض الضرائب والرسوم على المعاملات التي تتم من خلال التجارة الإلكترونية حتى لا ينصرف المتعاملون عنها.